إنَّ وأخواتها

(ص) : الثالث : إنّ للتأكيد ، ولكنّ للاستدراك . قيل : والتوكيد . وهي بسيطة . والكوفية [١] : مركّبة من « لَكِن أنْ » أو « لا كأنْ » ، أو « لا أن » ، أقوال . وكأنّ [٢] للتشبيه زاد الكوفية : والتحقيق ، والتقريب ، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً . وتدخل في تنبيه ، وإنكار ، وتعجب . والأصح أنها مركبة ، وأنه لاتعلّق لكافها ، وليت للتمنّي ، ويقال : «لت» . ولعلّ لترجّ وإشفاق . قال الأخفش : وتعليل . والكوفية : واستفهام . والطّوال [٣] . وشك [٤] . وهي بسيطة ، ولامها أصل . وقيل : زائدة، وقيل : ابتداء . ويقال : علّ ، ولعلّ [٥] ، ولعنّ ، وعنّ [٦] ، ولأنّ [٧] ، وأنّ ، ورعنّ ، ورغنّ [٨] ، ولغنّ ، ورعلّ [٩] ، وغنّ ، ولعلت [١٠] ، وولعا ، ولوان [١١] .

(ش) : الثالث : من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب) ،وابن السّراج في (الأصول) ، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون [١٢] ، لأن أنّ وإنّ واحـــدة. وإنما تكسر

---

(١) أ فقط : « والكوفيون » (٢) ط : « وكان » تحريف .
(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطّوال الكوفي أحد أصحاب الكسائي مات٢٤٣.
وفي ط : « المطوال » ، تحريف .
(٤) أ : « والشك » (٥) « ولعلّ » سقطت من ط .
(٦) ب فقط : « وغن » بالغين . (٧) في النسخ الثلاث : « ولان » بإسقاط الهمزة .
(٨) ب فقط : « وزغن » بالزاي والغين . تحريف وانظر الشرح .
(٩) ب : «ورغل » بالغين ، تحريف . وانظر الشرح . ورعل سقطت من ط .
(١٠) أ ، ب : « ولعت». تحريف .
(١١) ب : « ونون » مكان : « ولو ان » . تحريف وانظر الشرح .
(١٢) « كما صنع آخرون » سقطت من أ ، ب .

في مواضع ، وتفتح في مواضع ، وإن كانتا غيرين [١] . فالثانية فرْع الأولى .

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاّ تُعَدّ: كأنّ[٢] ، لأن[٣] أصلها : إنّ زيدت عليها الكاف [٤] . فالجواب أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ، بخلاف أنّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة ، فإنّ للتأكيد ، ولذا [٥] أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك : والله لزيد قائم .

وزعم ثعلب : أنّ الفرّاء قال: إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير : والله إن زيدا لقائم . وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر [٦] ، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب) .

ولكنّ للاستدراك . ومعناه : أن يُثْبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر . ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده[٧] ، أو [٨] ضِدّاً له [١٣٣] أو خلافاً [٩] على رأي، نحو : ما هذا ساكن لكنه متحرك . وما هذا أسود لكنه أبيض . وما هذا قائم لكنه شارب . ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً[١٠] قائم بالإجماع .

وذكر ابن مالك ، وصاحب (البسيط) : أنها للتأكيد أيضاً . قال في (البسيط) : معناها الاستدراك لخبرٍ [١١] يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم ، فإنه يؤْتى [١٢] به لرفع ذلك التّوهّم وتقريره[١٣] ، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم [١٤] زيد لكنّ

---

(١) أ : « غيرتين » ، ب : « عشرين » ، كلاهما تحريف .
(٢) ط : « كان » تحريف .
(٣) أ ، ب : « لأصلها » مكان : « لأن أصلها » ، تحريف .
(٤) كلمة : « الكاف » سقطت من أ .
(٥) أ ، ب : « ولذلك » مكان : « ولذا » .
(٦) ب . ط : « كما ذكروه » .
(٧) ب فقط : « لما بعدها » .
(٨) أ فقط : « وضدّاً » بالواو .
(٩) أ ، ب : « وخلافاً » بالواو .
(١٠) أ ، ب : « لكن بكرا » مكان : « لكن عمراً » .
(١١) أ : « بخبر » بالباء الجارّة .
(١٢) أ ، ب : « فأتى به » مكان : « فإنه يؤتى » .
(١٣) أ ، ب : « وتقديره » بالدّال .
(١٤) من قوله : « ما قائم زيد » إلى قوله : « أو ملابسة » سقطت من أ .
وفي ط : « وما قائم » بالواو .

عمراً قاعد ، لما قيل [١] : ما قائم زيد . فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبهٍ بينهما . أو ملابسةٍ فيرفع [٢] ذلك التّوهم بالاستدراك . ونحو : لو قام فلان لقمت لكنّه لم يقم ، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن .

واختلف فيها : أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول ، وأنها منتظمة من خمسة أحرف ، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف . والكوفيون على الثاني .

ثم اختلفوا : فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، «وأنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة ، فحذفت نون « لكن » لملاقاتها الساكن .

وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من: « لا » و « أن » ، حذفت الهمزة ، وزيدت الكاف . وقال آخرون منهم : هي مركبّة من : « لا » و «كأن[٣]» . واختاره [٤] السّهيليّ . فإذا قلت : قامَ زيد ، لكنّ عمراً لم يقم ، فكأنك[٥] قلت : لا ، كأن عمراً لم يقم . والمعنى : فِعْل زيد لا كفِعْل عمرو . ثم رُكِّبتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة ، وكسر الكاف .

وقال السّهيليّ : لما كان أصل : كأن [٦] إن المكسورة ، وفُتِحتْ للكاف كُسِرتْ الكاف [٧] عند حذف الهمزة ، لتدل على المحذوف ، لكثرة التغيير [٨] .

و(كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله :

٤٩٣ ــ فأصبح بطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا كأنّ الأرض ليس بها هِشامُ [٩]

أي إن الأرض، لأنه قد مات ، ورثاه بذلك . وخرّجه ابن مالك : على أن الكاف للتّعليل كاللام ، أي لأن الأرض .

---

(١) ب : « لما قبل » بالباء ، تحريف .
(٢) أ : « ترفع » مكان « فيرفع » ، ب : فرفع .
(٣) ط : « وكان » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وأجازه » .
(٥) أ فقط : « فإنك » .
(٦) أ : « لكن » مكان : « كأن » ، تحريف .
(٧) أي من : « لكِنّ » .
(٨) ط : « لكثرة لتغيير » ، تحريف .
(٩) للحارث بن خالد . من شواهد المغني ١ : ١٦٣ .

قلت : وعندي تخريج أحسن من هذا ، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله :

٤٩٤ ـ أيا شَجَرَ الخَابُورِ مالك مُورِقاً كأنكَ لم تَجْزَع على ابن طَرِيفِ[١]

وزعم الكوفيون : أنّها تكون للتقريب في نحو : كأنك[٢] بالشتاء مُقبل ، وكأنّك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن [٣] ، وبالآخرة لم تزل[٤]، إذ[٥] المعنى : تقريب إقبال الشتاء ، وإتيان الفرج [٦] ، وزوال الدنيا ، وبقاء الآخرة .

وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو : كأن زيداً أسد [٧] ، وإذا كان مشتقّاً كانت للشّك بمنزلة : ظننت ، وتوهمت نحو : كان[٨] زيداً قائم ، لأن الشيء لا يُشَبّهُ بنفسه [٩] . وأجيب بأن الشيء يُشَبّه [١٠] في حالة ما به في حالة [١١] أخرى، فكأنك شبّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً . أو التقدير : كأنّ هيئة زيد هيئةُ قائم .

ووافق الكوفيين[١٢] على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد ، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً ، أو جملة ، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة .

وقد تدخل « كأنّ » في التنبيه ، والإنكار ، والتعجّب ، تقول : فعلت كذا ، وكذا كأني لا أعلم ، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون . قال تعالى : « وَيْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ [١٣] » ، فهي للتعجب على جعل « وي » مفصولة .

واختلف في كأن أبسيطة أم[١٤] مركبة ؟ فقال بالأول : شِرْذمة . واختاره أبو حيّان ، لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون[١٥] حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف .

---

(١) لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد. انظر : الدرر ١ : ١١١ .

(٢) ب : « كأنك ، كأنك » بتكرار الكلمة ، تحريف .

(٣) أ ، ط : « ولم تكن » بالواو .

(٤) ط فقط : « ولم تزل » بالواو .

(٥) « إذ » سقطت من أ .

(٦) أ ، ط : « الفرح » بالحاء .

(٧) أ : « مالك » مكان : « أسد » ، ب : « ملك ». وفي ط : « كان » تحريف .

(٨) ط : « كان » تحريف .

(٩) أ : « لا يشبه نفسه » .

(١٠) كلمة : « يشبه » سقطت من أ .

(١١) ب فقط : « حال » بحذف التاء .

(١٢) ب : ووافق الكوفيون مع ذلك ابن الطّراوة ، تحريف لأن ابن الطّراوة فاعل : « وافق » .

(١٣) القصص ٨٢ .

(١٤) ب : « أمر » مكان : « أم » ، تحريف .

(١٥) كلمة : « تكون » سقطت من ب .

وقال بالثاني الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفرّاء ، وأنها مركبة من « أن » و « كاف» التشبيه . وأصلُ كأنّ[١] زيداً أسدٌ : إن زيداً كأسد ، فالكاف للتشبيه ، وأن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة [٢] ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها [٣] إلى أولها ، لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على « إنّ » وجب فتحها ، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ .

وادّعى الخضْراويّ : أنه لا خلاف في أنها مُرَكّبة من ذلك .

واختلف على هذا : هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين : أحدهما : وهو الصحيح : لا ، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف [٤] زال ما كان لها من التعلّق . وعلى هذا الرّضيّ [٥] وابن عصفور . والثاني [١٣٤] نعم . وعليه الزّجاج . قال : الكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف . فإذا قلت : كأني[٦] أخوك ، فالتقدير : كأخُوّتي إياك موجودة . وَرُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره . وعلى عدم التعلّق : هل هي باقية على جرّ مدخولها أوْلا [٧] ؟ احتمالات لابن جنيّ ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها .

وليت للتمني : ويقال : لَتَّ بابدال الياء تاء ، وإدغامها في التاء ، وتكون [٨] في الممكن وغيره نحو : « ليت الشّباب يعودُ » .

ولعلّ للتّرجي في المحبوب ، وللإشفاق في المكروه نحو : « لَعَلّ السّاعةَ قَرِيبٌ[٩] » « فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ[١٠] » . ولا تستعمل إلاّ في الممكن .

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : التعليل . وخرّج [١١] عليه « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أوْ يَخْشَى [١٢] » .

---

(١) ط : «كان» . تحريف. (٢) ب : « عقدوا عليه الجملة » ؛ ط : « عليه عقدوا الجملة » .
(٣) ب : «وقدموها» بالواو العاطفة . تحريف. (٤) ط فقط : «محذوف» بإسقاط الباء . وفي ط : «يتعلق».
(٥) ط فقط : « ابن جنيّ » مكان : « الرّضي » . (٦) ط : « كانى » تحريف .
(٧) في النسخ الثلاث « أم » وأم لا تعطف بعد : « هل » . (٨) ط : ويكون
(٩) الشورى ١٧ . (١٠) الكهف ٦ .
(١١) من قوله : « وخرّج عليه » إلى قوله : « لعله يزكّى » سقط من أ .
(١٢) طه ٤٤ .

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى[١]». وحديث «لعَلَّنَا أَعْجَلْنَاك[٢]». وزاد الطُّوال[٣] في معانيها، وأكثر الكوفيين[٤]: الشّك.

والبصريون رجّعوا هـذه المعاني كلها[٥] إلى: التّرجّي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لَعَلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر[٦] النحويين. وقيل: مركّبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر[٧]. عدّها ثلاثَ عشرةَ لغةً:

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ عـلّك أن تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[٨]

ولعنّ: بابدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ ـ • أخُوك ولا تَدْري لعنّك سَائِلُهْ[٩] •

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأن: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

---

(١) عبس ٣. (٢) انظر صحيح البخاري. كتاب الوضوء باب ٣٤.

(٣) ط: «المطوال» تحريف، وقد سبق التعريف به ٢: ١٤٦.

(٤) «وأكثر الكوفيين» سقطت من أ.

(٥) «كلها» سقطت من أو في ط: «رجعوا عن هذه المعاني كلها».

(٦) «عن الكوفيين وأكثر» سقط من ط. (٧) أ، ب عشر لغات

(٨) للأضبط بن قُرَيع. شاعر جاهليّ.

وأصل: لا تهين: لا تُهينَنْ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

من شواهد: المغني ١: ١٣٥، والخزانة ٤: ٥٨٨. وفي أ، ب: «أن توضع» مكان: «أن تركع».

(٩) قائله مجهول. وصدره:

• ولا تحرم المولى الكريم فإنه •

انظر: الدرر ١: ١١١ وفي أ فقط: «لايدري بالياء».

٤٩٧ ـ عُوجا على الطَّلل المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكي ابنُ حِذام [١]

وأنَّ : بحذف اللام من هذه ، وخرّج عليها : « وَمَا يُشْعِرُكُم أنّها إذَا جَاءت لا يُؤْمِنُون [٢] » . وحكي : « ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً [٣] » . و(رَعن) : بإبدال اللام راء، كما في : رَجُل، ورجُر [٤] . و(رغن) [٥] ، و(لغن) [٦] بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة . و(رعل) بالمهملة . حكاه في (الغرّة). و(غَنَّ) : بالمعجمة . حكاها أبو حيان وثعلب [٧] . و (لعلت [٨]) ، وهي أقلها استعمالاً ، كما قال الفارسيّ في «تذكرته» . و(لعا) و(لو ان). حكاهما [٩] ... وحكي (لوان) القالي في «أماليه» . وقال : قال رجل يَمَنِيّ : مَن يدعو إليّ المرأة [١٠] الضَالّة ؟ فقال أعرابي : لَوَ انَّ عليها خماراً أسْوَدَ . يريد : لعلَّ عليها .

وأنشد على (لغَنَّ) بالمعجمة قول أبي النَّجْم :

٤٩٨ ـ اغْدُ لَغَنَّا في الرِّهان نُرْسِلُهْ [١١]

---

(١) لامرئ القيس . ديوانه ١١٤ .
وفي ب : « خزام » بالخاء والزاي . وفي ط : « حزام » بالحاء والزاي . صوابه من أ والدرر ١ : ١١١ ، لأن ابن حذام شاعر قديم يقال : إنه أول من بكى الديار ، وأما عروة بن حزام فإنه إسلامي
وفي ط : « عل » مكان علي. تحريف. (٢) الأنعام ١٠٩ .

(٣) في ط : « أبت للسوق عليك أن تشتري » ، تحريف واضح و« نشيئاً » سقطت من أ . وفي ب : « تستري » بالسين ، تحريف .

(٤) أ : « ودحر » بالدال والحاء ، و ب : « ووجود » ، كلاهما تحريف .

(٥) كلمة : « ورغن » سقطت من ب ، ورسمت في أ : و « دحر » ، تحريف .

(٦) ب : « وزغن » مكان : « ولغن » : تحريف . (٧) كلمة : « وثعلب » سقطت من أ ، ط .

(٨) « ولعلت » سقطت من ب ، وفي أ : « ولعت » تحريف ، وانظر اللسان : « لعل » حيث يقول : وقالوا : لعلّت . فأنّثوا لعلّ بالتاء ، ولم يبدلوها هاء في الوقف ، كما لم يبدلوا في : ربت ، وثمت ولات ، لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرّفه .

(٩) بعد كلمة : « حكاهما » بياض في أ ، ب . وفي ط : « حكاها » .
وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(١٠) ب : « البراة » مكان : « المرأة » ، تحريف . وفي ط : « الصالة » بالصاد تحريف.

(١١) رواية ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٩٥ : « لعنا » موضع : « لغنا » كما نص عليها السيوطي ، بالغين المعجمة .

قال عيسى [١] بن عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا .

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تعمل عكس كان ، وقال الكوفية : الخبر باق وتعدّده ككان ، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا[٢] تدخل على ما لا يدخله دام . وفيما خبره نهيٌ خُلْف .

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت . ومبرّمان [٣] : الماضي للعلّ . ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت.وابن سلاّم، وابن الطّراوة: الباقي . وتقع أنّ اسماً لها بفصل ، ولليت بدونه ، فيسدّ عن الجزأين .

وألحق الأخفش بليت: لعلَّ ، وكأنَّ[٤] ، ولكنَّ . والفرّاء: إنَّ ، وأنَّ .

(ش[٥]) : لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في[٦] لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً،ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعيّة[٧] ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعُمَد [٨] ، والأسماء كالفضلات . فأعطيا إعْرابيْهِمَا [٩] . ولا خلاف بين الفريقين : أنها النّاصبة[١٠] للاسم .

واختلف في الخبر . فمذهب البصريين : أنها الرّافعة له[١١] أيضاً .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها . واستدلّ له السّهيلي بأنها أضعف من الأفعال ، فلم يجز أن تعمل عملهن [١٢] .

---

(١) عيسى بن عمر سبقت ترجمته ٢ :٨٠ وفي ط: «يحي بن عمر» تحريف . صوابه في أ ، ب .

(٢) «ولا» سقطت من ط .

(٣) في ب بعد كلمة : «ليت» كررت عبارة ومبرمان الماضي إلى قوله : «ابن سلاّم» .

(٤) ط : «وكان» تحريف.

(٥) «ش» سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٦) ب : «من» مكان : «في» .

(٧) أ : «على أن الفرعيّة» بزيادة : «أنّ» .

(٨) ب : «كالعهد» بالهاء ، تحريف .

(٩) ب فقط : «إعرابهما» .

(١٠) أ : «النّاصب» مكان : «الناصبة» .

(١١) كلمة : «له» سقطت من أ ، ب .

(١٢) ط : «علمهن» ، تحريف .

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها . فقيل [١] : هو مؤوَّل ، وعليه الجمهور . وقيل : سائغ في الجميع ، وأنه لغة . وعليه أبو عُبَيد [٢] القاسم بن سلاّم ، وابن الطّراوة وابن السِّيد . وقيل ، : خاص بليت . وعليه الفرّاء . ومن الوارد في ذلك قوله :

٤٩٩ — • إن حُرَّاسَنا أُسْـــدَا [٣] •

وقوله :

٥٠٠ — • إنَّ العجوز خبِـّـةً جَرُوزَا [٤] •

وقوله :

٥٠١ — كأنَّ أُذْنَيْه إذا تشَوَّفـــا قادمةً ، أوْ قَلَمـــاً مُحرَّفَـا [٥]

وقوله :

٥٠٢ — • ألا يا لَيْتني حجـــراً بِوَادٍ [٦] •

---

(١) ب : « قل » بإسقاط الياء .

(٢) إمام عصره في كل فن من العلم . له : الغريب في القرآن . وغريب الحديث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود . والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، مات ٢٢٣ . وفي ب : « عبيدة » بالتاء . تحريف .

ومن قوله : « أبو عبيد » إلى قوله : « إن حراسنا » سقط من أ .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . وتمامه

إذَا الْتَفَّ جُنْحُ اللَّيلِ فلتأتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفافاً .....

من شواهد : المغني ١ : ٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٦٩ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• تأكل ما في مقعدها قفيزا •

والجروز : كثيرة الأكل كما في اللسان : جرز ، وفي ب : « جزوزا » بزايين . تحريف . صوابه في أ ، ط .

وفي النسخ الثلاث : « حيّة » بالحاء والياء . وقد رواها صاحب الدرر ١ : ١١٢ « خبة » بالخاء والباء والخبة : الخداعة .

(٥) لمحمد بن ذؤيب ، وقيل : إنه لأبي نخيلة .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٧٠ . وفي أ : « محرقاً » بالقاف . تحريف .

(٦) قائله مجهول . وعجزه : كما في الدرر ١ : ١١٢ .

• أقام وليت أمّي لم تلدني •

وفي أ . ب : « أيا ليتني » . وفي ط : « ألا ليتني » . صوابه في الدرر .

وقوله :

٥٠٣ ـ • يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعـا [١] •

وسمع : « لعل زيداً أخانا » .

والجمهور أولوا ذلك [١٣٥] وشبهه على الحال ، أو[٢] إضمار فعل ، وحذف الخبر .

وبقي في المتن مسائل : ـ

[مسائل]

الأولى : في جواز تعدّد خبر هذه الأحرف خلاف[٣] :

قال أبو حيّان : والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع ، وهو الذي يقتضيه القياس ، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل ، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب .

الثانية : لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنَّ فلا يقال : إن زيداً وإن عمراً منطلقان من جهة أنَّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين ، وهو لا يجوز .

الثالثة : ألاّ[٤] يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبيّاً ، كما لا يكون في دام كذلك.

واختلف في جُمْلة النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنَا لقوله [٥] :

٥٠٤ ـ إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمْسِ سيّدَهُـمْ
لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عـن لَيْلِكم نَامَا[٦]

قال أبو حيّان : وينبغي تخصيص ذلك بإنَّ وحدها[٧] ، لأنها مورد السماع . قال : والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً ، وتأوّلوا البيت على إضمار القول .

---

(١) قائلـه : العجـاج .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٤ ، والأشموني ١ : ٢٧٠ .

(٢) أ فقط : « وإضمار » بالواو .

(٣) ب : « خلافاً » بالنصب ، تحريف.

(٤) ط : « لايكون » .

(٥) أ : « كقوله » . ط : « كقولهم » .

(٦) لم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٩١٤ ، ونسب في الدرر ١ : ١١٣ إلى أبي مُحَمِّت.
وفي أ : « قتلتم سيدهم أمس » ، تحريف . و« لا يحسبوا » بالياء و « من » مكان : « عن » ، ونافيا مكان : « ناما » ، تحريف .

(٧) كلمة : « وحدها » سقطت من أ .

ومنع (مَبْرمان) [١] : وقوع الماضي خبراً للعلّ . فلا يقال : لعلّ [٢] زيداً قام .

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت ، فلا يقال : ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ [٣] .

واختصّ خبر لعلّ بجواز دخول « أنْ » فيه حملاً على عسى قال :

٥٠٥ - * لعلّهُما أن يبغيا لك حِيلةً [٤] *

وفي الحديث: « لعل أحَدَكُم أنْ يكون ألْحَنَ بحجّته » . وقولي : (بالممكن) مرّ تقريره .

الرابعة : تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاّ ليت بلا [٥] شرط ، نحو: إنّ عندي أنك فاضل. وكأنّ [٦] في نفسي أنك فاضل . ولا يجوز : إنّك فاضل [٧] ونحوه . ويجوز في ليت نحو : ليت أنّك عندي ، فيكون أنّ ومعمولاها سادّة مسد جزْأيْ [٨] « ليت » . وألحق الأخفش بـ «ليت » في ذلك: « لعل » ، و « كأن[٩] » ، و «لكن » ، نحو : لعلّ أنّك منطلق ، ولكن أنك منطلق ، وكأنّ[١٠] أنّك منطلق .

قال الجَرْمي : وهذا رديء في القياس ، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ ، و « أنّ » لا يبتدأ[١١] بها . وأجاز هشام: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، بمعنى : إن انطلاق زيد حق .

---

(١) هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، أبو بكر السكري المعروف بمَبْرَمان .من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه لم يتم . شرح شواهده . شرح كتاب الأخفش توفى ٣٤٥ .

(٢) ب : « للعل » بزيادة لام في أوّله ، تحريف . (٣) أ ، ب : « ثبت » .

(٤) لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

* وأن يُرْحِبا صَدْراً بما كنت أحْصَرُ *

وفي ديوانه ١٢٥ « لعلّهما أن تطلبا لك مَخْرجاً » .

(٥) ب : « فلا » بالفاء . (٦) وفي النسخ الثلاث : « وكان » تحريف.

(٧) « ولا يجوز إنك فاضل » سقطت من أ .

(٨) في أ : « مسد خبر ليت » يوضع : «خبر» مكان: « جزأي». (٩) ط : « وكان » تحريف .

(١٠) ط : « وكان » تحريف. (١١) ط : « لا يبتدأ » بياءين . تحريف .

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنّ لقوله :

٥٠٦ ـ وَخُبِّرْتُ أنّ أنّما بين بيتِـــه ونَجْرَان أحْوَى، والْجَنَابُ رَطِيبُ[1]

قال الفرّاء : أدخل (أنّ) على أنّما. وقال الفرّاء : لو قال قائل : أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول : أنّ أنك قائم يعجبني [2] .

قال أبو حيّان : وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ ، (أنّ) يجوز الابتداء بها .

[مسائل]

(ص) : ولا يتقدّم خبرها بحال . ويتوسّط ظرفاً . ومع معموله ، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء . ويجب لما مرّ . ويتوسّط [3] المعمول ظرْفاً خلافاً للأخفش ، وحالاً ، وفاقاً [4] لِلْجَلُولِيّ [5] . ويحذف لقرينة خبر . وقيل: بشرط تنكير الاسم .

وقيل [6] : والتّكرير [7] . ويجب [8] مع واو مع ؛ وسدّ حـــال . وكذا : « لَيْتَ شِعْري » قبل [9] استفهام في الأصحّ . واسم . وقيل : يختص بالشّعر.

وثالثها : إن أدّى إلى ولاء فِعْل قَبُح [10] في غيره .

ورابعها : فيهما . وخامسها [11] : ما لم يؤد إلى ولاءِ اسم يَصْلُح لِعَملها .

---

(١) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٣ . وفي أ فقط : « بثينة » مكان : « بيته » . وفي الدرر : « خبرتما » بألف التثنية.

وفي أ : « أطيب » مكان : « رطيبُ » . وفي ب : « أحرى » بالراء مكان : « أحوى » .

(٢) ط فقط : « تعجبي » بالتاء . (٣) ط فقط : « وتوسط » مكان : « ويتوسط » .

(٤) أ : « خلافاً » مكان : « وفاقاً » .

(٥) ترجم له السيوطي في الشرح . وقد ذكره كشف الظنون تحت ٢١٣ .

(٦) أ : « قيل » بإسقاط الواو .

(٧) ب : « والتنكير » مكان : « والتكرير » . تحريف .

(٨) أ : « يجب » بإسقاط الواو . (٩) أ : « قيل » بالياء . تحريف.

(١٠) ب فقط : « قبيح » . (١١) أ : « خامسها » بدون واو .

وسادسها : يختص [١] بـإن. وأكثر ما يكون الشأن [٢] . ولا يجوز : إنّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة .

(ش) : [٣] فيه مسائل :

الأولى : لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال ، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة ، فلم يتصرّفوا فيها . وأمّا تقديمه على الاسم دونها [٤] ، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً ، لما ذكر ، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو : « إنّ لَدَيْنا أنْكالاً [٥] » ، « إن عَلَيْنَا لَلْهُدَى ، وإنّ لنا للآخِرَةَ والأولى [٦] » .

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن [٧] يتصل بالاسم ضميره نحو : إنّ في الدار ساكِنَها ، وإنّ عند هند أخاها [٨] .

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها ، فلا يقال : إن طَعَامك زيداً آكلٌ ، بالإجماع . فإن كان [٩] ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله :

٥٠٧ ـ فلا تَلْحَنِي فيها فـإن بِحُبِّها أخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ [١٠]

ومنع الأخفش قياس ذلك ، وقصره على السماع .

وإن كان حالاً ، فالجمهور على المنع . وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون [١١] الأسديّ [١٢] المعرف بالجلُولِيّ في نُكَتِه على « إيضاح [١٢] » الفارسيّ . قال : لأنهم قد

---

(١) ب : « يخفض » ، تحريف .
(٢) أ : « الشام » مكان : « الشأن » ، تحريف .
(٣) « ش » سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٤) كلمة : « دونها » سقطت من أ ، ط .
(٥) المزمّل ١٢ .
(٦) الليل ١٢ ، ١٣ . وفي ط : « علنيا » بتقديم النون على الياء . تحريف .
(٧) ط : « كان » تحريف .
(٨) أ : « إن عندي أخاها » ، تحريف .
(٩) « كان » سقطت من أ .
(١٠) قائله مجهول .
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٠ ، وابن عقيل ١ : ١٣٠ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٦٩ ، والخزانة ٣ : ٥٧٢ وفي ب : « مضاف » مكان : « مصاب » ، تحريف .
(١١) أ ، ب : « مدون » بالميم ، وط : « حمدون » بالحاء .
(١٢) أ ، ب : « الأسدي » ، ط : « الآمدي » .
(١٣) ب : « الإيضاح الناسيّ » . تحريف .

أجروا الحال مجرى الظرف نحو : إنَّ [١٣٦] ضاحكاً زيداً قائم .

الثانية : يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره . سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت « إنَّ [١] » أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه . قال : يقول الرجل : هل لكم أحد؟ إن الناس عليكم ، فيقول [٢] : إنَّ زيداً وإنَّ عمراً . أي : إنَّ لنا . وقال :

٥٠٨ – « إنَّ محلاً وإنَّ مُرْتَحَلا [٣] »

أي : إنَّ لنا في الدنيا محلاً ، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحَلاً [٤] .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة .

وذهب الفرّاء : إلى أنه لا يجوز في [٥] معرفة ولا نكرة [٦] إلاّ إن كان [٧] بالتكرير كالبيت والمثال .

وَرُدَّ المذهبان بالسماع ، قال تعالى : « إنَّ الّذين كَفَرُوا بالذِّكر لمّاجاءَهُم [٨] » . الآية [٩] . أي يُعَذَّبُون ، وقال الشاعر :

٥٠٩ – أتَوْني فقالوا يا جَميلُ تَبدّلت بُثَيْنَةُ أبْدالاً ، فقلت : لَعلّها [١٠]

أي : تبدّلت .

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدَّه واو المصاحبة . حكى سيبويه : « إنك ما وخيراً [١١] » ، أي إنك مع خير ، و(ما) زائدة. وحكى الكسائي : « إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه » بإدخال اللاّ م على الواو .

---

(١) « إنَّ » سقطت من أ .
(٢) ط فقط : « فتقول » بالتاء . وفي سيبويه ١ : ٢٨٤ « إن الناس ألبٌّ عليكم فيقول » .
(٣) للأعشى . ديوانه ١٧١ . وعجزه :
« وإنَّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلاَ »
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٤ ، وابن الشجري ١ : ٣٢٢ وابن يعيش ١ : ١٠٣ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ . وفي النسخ الثلاث : « إذ مضوا » مكان : « ما مضى » .
(٤) أ : « مرتحلاً عنها » بتأخير الجار والمجرور .
(٥) أ : « من » مكان : « في » .
(٦) أ : « ومن نكرة » مكان : « ولا نكرة » .
(٧) « إن كان » سقطت من أ ، ب .
(٨) فصّلت ٤١ .
(٩) كلمة : « الآية » سقطت من أ .
(١٠) نسبه في الدرر ١ : ١١٣ لجميل بثينة .
(١١) أ : « وخيراً » بالباء . وفي ب : « كما وخيراً » بزيادة « الكاف » تحريف .

أو سدّ [١] مسدّه حال كقوله :

٥١٠ – إن اختيارَك ما تبغيه ذَا ثقَـــــةٍ بالله مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلَدِ [٢]

وكذا ، « ليت [٣] شعري » . إذا أردف باستفهام كقوله :

٥١١ – . ألا لَيْتَ شِعْري كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِها [٤] .

فشِعْري مصدر اسم ليت ، والخبر ملتزم الحذف . والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، أو واقع . وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر [٥] . وعِلّة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسد الجملة بعده عن المحذوف .

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج : إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير : ليت علمي واقعٌ بكَيْف حَادِثٌ وصلها [٦] ثم حذف . وأضاف اتّساعاً . ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية ، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

الثالثة : في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً ، وعليه الأكثر . حكى سيبويه عن الخليل : « إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ » ، أي : إنه . وحكَى الأخفش : « إن بك مأخوذٌ أخَواك » . وقال الشاعر :

---

(١) ب : « وسد » بالواو ، تحريف .
(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١١٤ .
وفي أ ، ب : « يبغيه » بالياء ، « وذايقة » بالياء مكان : « ذاثقة » ، تحريف .
وفي أ ، ط : « مستظهر » بالرفع صوابه في ب . والدرر .
(٣) كلمة : « ليت » سقطت من أ .
(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٤٢ . وعجزه :
. وكيف تَراعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ .
وفي ط : « كيف جادت بوصلها » . وقد سقطت كلمة : « حادث » من أ .
(٥) أفقط : « المصدرية » .
(٦) أ : « جادت وصلها » وفي ط : « جادت بوصلها » ، تحريف كما بيّنت آنفاً .

٥١٢ ـ فلو كنت ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي
ولكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِـــرِ [١]

أي ، ولكنك . وقال :

٥١٣ ـ . فليت دَفَعْتَ الهمّ عنّي سَاعَةً . [٢]

أي فليتك .

الثاني : أنه خاصّ بالشّعر . وصححه ابن عصفور ، والسّخاويّ[٣] في : (شرح المفصل) .

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، مالم يؤد حذفه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعل ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام . قيل : وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاسْتَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال .

الخامس : أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف [٤] إلى أن يلي « إنّ » وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو : إنّ في الدار قام [٥] زيد . وقوله :

---

(١) للفرزدق ، يهجو رجلاً من ضبّة . ديوانه ٤٨١ ، والخزانة ٤ : ٣٧٨ .
وفي أ : « جنيا » مكان : « ضبيّا » . و « غرابتي » بالغين ، مكان : « قرابتي » ، وفي ط : « عرابتي » بالعين المهملة . تحريف . وفي ب : « صبيينا » بالصاد . تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه كما في الدرر ١ : ١١٤ .
. فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيْ بالِ .
وفي أ : « إليهم » مكان : « افمّ » . تحريف . وفي ط : « رفعت » بالراء .

(٣) هو : عليّ بن محمّد بن عبد الصمد ، الإمام علم الدين أبو الحسن السّخاويّ .
له : شرحان على المفصل ـ سفر السعادة ـ شرح أحاجي الزمخشري النّحوية ـ شرح الشاطبيّة .
مات ٦٤٣ . وفي أ : « السحاري » بالحاء ، والراء ، تحريف .

(٤) كلمة : « الحذف » سقطت من ط .

(٥) أ : « قائم » مكان : « قام » .

٥١٤ ـ كأن على عِرْنينِه وجَبِينِـــه أقام شُعَاعُ الشَّمس أو طلَع البدْرُ [١]

وقوله :

٥١٥ ـ إنّ مَنْ يدخل الكنيسةَ يومـــاً يَلْقَ فيها جآذراً وظِبـاءَ [٢]

فإن الشرط لا يحسن [٣] عمل إنَّ فيه ، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو : إنه [٤] زيد قائم ، فلا يجوز حذف الضمير .

السادس: أنّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها . ونقله أبو حيان عن الكوفيين . وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدَّم في : ولكنك ، وليتك .

الرابعة : لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي . وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا : قائماً اسم إنَّ . والزيدان فاعل به سدَّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز : ظننت قائماً الزيدان ، ومَنْ منَع مَنَع . وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ، ومنع في باب إنَّ ، وظَنَّ [٥] . وفرّق بأن إعمال الصفة عَمَلَ الفعل فرعُ إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم [٦] الزيدان جواز : إنَّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنّ ، وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما [٧] .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : الدرر ١ : ١١٥ .

(٢) للأخطل .
من شواهد المغني ١ : ٣٥ ، والخزانة ١ : ٢١٩ ، ٢ : ٤٦٣ . وفي ط : « حآذراً » بالحاء تحريف .

(٣) أ : « لا يصلح » .

(٤) ط : « إن » باسقاط الضمير .

(٥) أ فقط : « ظننت » .

(٦) أ فقط : « قام » مكان : « قائم » .

(٧) ب : « بعدها » ، تحريف .

[أحوال إنَّ] :

(ص[١]) : مسألة تكسر إنّ صلةً ، وحالاً ، ومحكيّةً بقول . وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً ، وللفرّاء [٢] إن طال .

وكذا [١٣٧] خبر عَيْنٍ ، ومبدوءاً[٣] بها في الأصح ، وجوابَ قسم .

وجوّز قوم : الفتح . واختاره قوم . وأوجبه الفرّاء .

وتفتح بعد لولا ، ولو ، وما الظَّرفيّة [٤] ، وحتى غير الابتدائية . وأمّا بمعنى حقّاً ، ولا جَرَم [٥] غالباً ، وموضع جرّ ، أو رفع فعل ، أو ابتداء ، أو نصب غير خبر . وتؤول حينئذ بمصدر . وأنكره السّهيلي. ويجوزان بعد إذا فجأة ، وفاء جزاء . وأي المفسّرة ، وأول قولي . وفي الكسر بعد مذ ، ومنذ خلاف .

[وجوب الكسر] :

(ش[٦]) : لإنَّ ثلاثة أحوال :

أحدها : ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة [٧] . وذلك في مواضع :

الأول : أن تقع صلة نحو : « وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ [٨] » .

الثاني : أن تقع حالاً نحو : « كَمَا أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ، وإنَّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ [٩] » .

الثالث : أن تقع محكيّة بالقول[١٠] نحو : « قال إنِّي عَبْدُ اللهِ[١١] » .

الرابع : أن تقع قبل[١٢] لام معلّقة نحو : « واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ [١٣] » .

---

(١) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .

(٢) ط فقط : « والفرّاء » بدون إعادة اللام الجارّة .

(٣) ط : « وامبتدأ » .

(٤) أ : « الطرفية » بالطاء المهملة ، تحريف .

(٥) أ : « ولا جر » بإسقاط الميم . تحريف .

(٦) أ : « ش » سقطت ، ومكانها بياض .

(٧) جملة « وذلك إذا قدّرت بالجملة » سقطت من ط .

(٨) القصص ٧٦ .

(٩) الأنفال ٥ وفي أ : « وإن كثيراً » مكان : « وإن فريقاً » . تحريف .

(١٠) أ : « محكية أن تقع بالقول » .

(١١) مريم ٣٠ .

(١٢) أ : « بعد » مكان « قبل » تحريف .

(١٣) المنافقون ١ .

الخامس : أن تقع[١] خبَرَ اسْمِ عَيْنٍ نحو : زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين .

والكوفيون يمنعون صِحّة هذا التركيب أصلاً ، فالخلاف [٢] عائد إلى أصل المسألة ، لا الكسر ، وهما متلازمان .

السادس : إذا وقعت مبدوءاً بها نحو : « إنّا أنْزَلْنَاهُ » [٣] .

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً[٤] عليه، فقد ذهب بعض النحويين : إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام ، فتقول : أنّ زيداً قائم عندي .

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث ، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو : اجلس[٥] حيث إنَّ زيداً جالس ، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح .

السابع : إذا وقعت جواب قسم نحو : « واللهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين ، وبه ورد السماع .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر . وقيل : يجوزان [٦] مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي ، والبغداديوّن .

وقيل : يجب الفتح. وعليه الفراء .

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَيْ القسم والمقسم عليه ، هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل [٧] القسم أوْ لا ؟ وفي ذلك خلاف : فمن قال : نعم ، فتح ، لأن ذلك حكمٌ إنّ اذا وقعت مفعولاً . ومن قال : لا ، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه كسَر . ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

* * *

(١) ط : « الاتقع »
(٢) أ : «والخلاف» بالواو.
(٣) القدر: ١.
(٤) ط : «مجمع» تحريف. .
(٥) ط فقط : « جلس » بصيغة الماضي .
(٦) أ : « يجواز ان » بزيادة ألف بعد الواو ، تحريف .
(٧) أ : « من فعل » مكان « لفعل »، تحريف .

(وجوب الفتح) :

الحال الثاني : ما يجب فيه الفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد لولا : نحو : « فَلَوْلا أنّه كان من المُسَبِّحِينَ [١] » .

الثاني : بعد لو نحو : « وَلَوْ أنّهُمْ صَبَرُوا [٢] » .

الثالث : بعد (ما) الظرفية [٣] نحو : لا أكَلِّمُكَ ما أنَّ في السّماء نجماً .

الرابع : بعد حتى غير الابتدائية ، وهي العاطفة والجارة نحو : عرفت أمورك حتى أنّك فاضل . فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب ، أو جارّة ففي موضع جرّ . أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو : مرض [٤] حتى إنه لايُرْجَى .

الخامس : بعد « أمَا » المخففة إذا كانت بمعنى حقّاً . فان كانت بمعنى : ألا الاستفتاحية كسرت بعدها . وروي بالوجهين قولهم : « أمَا أنك ذاهب » ، فخرجت على المعنيين.

السادس : بعد لا جرم [٥] غالباً . قال تعالى [٦] : « لا جَرَمَ أنَّ لهم النّار [٧] » أي حقّاً . وبعض العرب أجراها مجرى اليمين ، فكسر إنّ [٨] بعدها.

السابع : إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة نحو : « ذَلِك بأنّ الله [٩] » « مِثْلَ مَا أنّكُمْ [١٠] » .

الثامن : إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة ، أو نائباً عنه نحو : «أوَلَمْ يَكْفِهِم أنّا أنْزَلنا عَلَيْك [١١]» « قُلْ أُوحِيَ إليّ أنّه اسْتَمَعَ [١٢]» . أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو : «وَمِنْ آياته أنّكَ ترى الأرض خاشِعةً [١٣]» بخلاف ما إذا وقعت

---

(١) الصّافّات ١٤٣ . (٢) الحجرات ٥ .
(٣) أ : « الطرفية » بالطاء ، تحريف . (٤) كلمة : « مرض » سقطت من ط . تحريف .
(٥) أ : « بعد لام الجرّ » مكان : « بعد لا جرم » ، تحريف .
(٦) كلمة : « تعالى » سقطت من أ . (٧) النّحل ٦٢ .
(٨) ط « فكسران » . تحريف .
(٩) الحجّ ٦ . (١٠) الذاريات ٢٣.
(١١) العنكبوت ٥١ ، وقد سقطت كلمة : « عليك » من ب ، ط .
(١٢) الجنّ ١ . (١٣) فصّلت ٣٩ .

في موضع رفع على الخبر ، فإنها تكسر كما تقدم .

التاسع : إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو : « ولا تَخَافُون أنَّكُم[١] » بخلاف نحو : حسبت زيداً إنه قائم ، فإنها في موضع نصب ، لكنها خبر في المعنى فتكسر .

[مصدرها تأويل]:

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً نحو : بلغني أنك منطلق ، أو تنطلق ، أي : انطلاقك . ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو : بلغني أن زيداً عندك ، أو في الدار ، أي : استقراره . ومن الكون إن كان اسماً جامداً نحو : بلغني أن هذا زيد[٢] أي : كونه زيداً[٣] . وأنكر ذلك السّهيليّ . وقال : إنما يؤول بالمصدر أنْ النّاصبة للفعل ، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف ، وأن المشدّدة إنما تؤول بالحدث[٤] ، لأن خبرها قد يكون جامداً ، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر ، لأنه لا فعل له . وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم . .

[جواز الأمْرَيْن] :

الحال الثالث : ما يجوز فيه الأمران : فباعتبار تقديرها جملة تكسر ، وباعتبار تقديرها [١٣٨] بمصدر[٥] تفتح ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد إذا الفجائية كقوله :

٥١٦ ــ وكنت أرى زيداً كما قيل سَيِّـداً إذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللّهازِم[٦]

روي بالكسر على عدم التأويل ، وبالفتح على معنى : إذا عُبودِيّتُهُ حَاصِلَةٌ .

الثاني : بعد فاء الجزاء نحو : « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمُ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثم تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنّه غَفُورٌ رَحِيمٌ[٧] » ، قرىء بالكسر ، وبالفتح على معنى : فالغُفْرانُ حاصِلٌ . ومنه نحو : أما في الدار فإن زيداً قائم .

---

(١) الأنعام ٨١ .
(٢) أ فقط : « زيداً » بالنصب . تحريف .
(٣) كلمة « زيد » سقطت من ط .
(٤) أ : « الحديث » مكان : « الحدث » ، تحريف .
(٥) أ : « مصدر » بإسقاط الباء .
(٦) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
انظر : سيبويه ١ : ٤٧٢ . وابن عقيل ١ : ١٣٢ والخزانة ٤ : ٣٠٣ . والأشموني ١ : ٢٧٦ .
(٧) الأنعام ٥٤ .

الثالث : بعد أيْ المفسّرة .

الرابع : إذا وقعت إنَّ خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد نحو : أوَّلُ ما أقول ، أوْ أوّل قَوْلي أني أحمد الله فالفتح على تقدير : حَمْدُ الله .

الخامس : بعد « مذ » ، و « منذ » ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ أنّ الله خلقني ، أجاز الأخفش الكسر ، وصححه ابن عصفور ، لأن « مذ » ، ومنذ يليهما الجمل . ومنعه بعضهم ، لأن الجملة بعدهما [١] بتأويل المصدر. وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه . ولم يقل أحد بتعيّن الكسر ، وامتناع الفتح .

[مسألتان]

(ص) [٢] : والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة . وثالثها أصلان [٣] . والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد « لو [٤] » فاعل ثبت مقدّراً . وقال سيبويه : مبتدأ لا خبر له . أو مقدّر[٥] قبل أو بعد . أقوال . ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافيّ مطلقاً ، ولابن الحاجب في المشتقّ .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد [٦] ، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق[٧] به جملةً من كل وجه، أومفرداً[٨] من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه،ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة ، والمجرّد من الزيادة أصل . ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به ، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة . ولأن المكسورة

---

(١) أ ، ط : « بعدها » ، تحريف . (٢) (ص) سقطت من أ ، ومكانها بياض .
(٣) أ : « اختلاف » مكان : « أصلان » ، تحريف . (٤) أ ، ط : « بعد أل » ، تحريف .
(٥) أ : « أو مفرداً » مكان : « أو مقدّر » ، تحريف . (٦) أ : « بالمفرد » .
(٧) أ : « المعطوف » مكان : « المنطوق » ، تحريف . (٨) أ : « ومفرداً » بواو العطف .

تفيد معنىً واحداً ، وهو التأكيد . والمفتوحة تفيده ، وتعلّق ما بعدها بما قبلها [١] . ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة ، والمفتوحة[٢] عاملة ومعمولة . ولأنها مستقلة . والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره .

وقال قوم : المفتوحة أصل المكسورة [٣] . وقال آخرون : كلُّ واحدةٍ أصلٌ برأسها . حكاهما أبوحيّان .

الثانية : إذا قعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين : أنها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا .

وذهب بعضهم : إلى أنه مرفوع بالابتداء ، ولا خبر له لطوله [٤] ، وجريان المسند والمسند إليه في الذِّكر . وذهب الكوفيون والمبرّد ، والزّجاج [٥] ، والزمخشريّ ، وابن الحاجب : إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو [٦] تقديرهُ « ثبت » . وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر [٧] ، وإبقاء « لو » على حالها من الاختصاص بالفعل .

ثم ذهب قوم منهم [٨] الزمخشريّ والسّيرافيّ : إلى أنه [٩] يجب وقوع خبر أنَّ والحالة هذه فعلاً ليكون جَبْراً [١٠] لما فات « لو » من[١١] إيلائها الفعل ظاهراً نحو : « وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [١٢] ». ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك .

وقال ابن الحاجب : هذا إذا كان مشتقّاً ، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته . فإن كان اسماً جامداً جاز . وجوّز الخضراويّ وغيره : وقوع خبرها جامداً ومشتقّاً غير فعل . وهو الصواب لوروده . قال تعالى [١٣] : « ولو أنَّ ما في الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَم [١٤]»،

---

(١) العبارة في أ : « والمفتوحة تفيد تعلّق ما بعدها بما قبلها » .
(٢) ب : « والمعمولة » مكان : « والمفتوحة » ، تحريف.
(٣) كلمة : « المكسورة » سقطت من أ .
(٤) كلمة : « لطوله » سقطت من ب.
(٥) كلمة : « والزجاج » سقطت من أ .
(٦) « بَعْدَ لَوْ » سقطت من أ ، ط .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من أ .
(٨) لفظ « قوم منهم » سقط من أ .
(٩) لفظ : « أنه » سقط من أ .
(١٠) في ب : « خبراً » بالخاء ، تحريف .
(١١) ب : « في » مكان : « من » .
(١٢) الحُجُرات ٥ .
(١٣) ب : « قال الله تعالى » :
(١٤) لقمان ٢٧ .

وقال الشاعر :

٥١٧ ـ لو أن حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ أدركَهُ مُلاَعِبُ الرِّماحِ [١]

[مسألة]

(ص) : مسألة : تدخل اللاّم اسم المكسورة المفصول [٢] ، والعماد ، والخبر المؤخر . وأول جزأي الاسميّة أولى . وفي معموله متوسّطاً ظرفاً .

ثالثها : الأصح : إن جرد الخبر . قيل : وحالاً ، ومفعولاً به . وتوقّف أبوحيّان ، لا متأخّراً . وجوّزه الزّجاج [٣] مع دخولها على الخبر . فإن تأخر عنه دون الاسم ، فأجازه ابن خروف قياساً ، ولا شَرْطاً . وجوّزه ابن الأنباري في الجواب ، وماضياً متصرّفاً .

قال سيبويه : وجامداً إلا بقد ، وأطلق خطاب . ولا معموله . ونفياً . وواومع ، وحالاً سادة. وواوه[٤] . وخبر إنّ ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ .

ومنعها الكوفية في تنفيس . والفرّاء في شرط معترض ، وأظنّ وإلى ، وحتى ، ومذ ، ومنذ [٥] . [١٣٩] وجوّز دخول اللامين [٦] ، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين . وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في « ما [٧] » . وهشام والطّوال : جواب قسم مقدر . وقد تدخل على كان . وشذّت في خبر مبتدأ : وأمسى ،وزال ، ورأى، وما . وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه [٨] . وقيل : هي لام قسم . وقيل : أصله : له[٩] أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ ، أو ماضياً متصرّفاً دون « قد » نوى قسم ، وفتحت [١٠] .

---

(١) للبيد بن ربيعة . ديوانه ٣٣٣ .
انظر المغني ١ : ٢١٤ . وهو من الشواهد التي أغفلها السيوطي في شرح شواهد المغني .

(٢) ط : « والمفصول » بالواو . تحريف ؛ وانظر الشرح .

(٣) كلمة : « الزّجاج » سقطت من أ .

(٤) ط : « سادة واوه » بإسقاط واو العطف . تحريف .

(٥) في أ : « ومنذ » ساقطة .

(٦) في أ : « لامين » بدون « أل » .

(٧) في ط : رسمت : « فيما » . وفي ب مكانها : « مقابلة للباقي » . تحريف .

(٨) في أ : « ودونه أو ماضياً » بزيادة : « أو ماضياً » ، تحريف .

(٩) ط : « أصلى له » . تحريف

(١٠) في أ : « فتحت » بإسقاط واو العطف .

(ش) : تدخل اللام بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول ، إما بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأجراً [١] » . أو بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيداً راغب . أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ . وعلى ضمير الفصل نحو «إنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الحَق » [٢] . وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو : « وإنَّ رَبَّك لذُو فَضْلٍ [٣] » بخلاف المقدم عليه ، فلا يقال : إنَّ لعندك زيداً . فإن كان الخبر جملةً اسميَّةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا ، وعلى الثاني . والأول أوْلى ، لتعيّنه في الفعلية نحو : « وإنّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ [٤] » . ومن دخولها على الثاني قوله

٥١٨ – فإنك مَنْ حَاربتَهُ لَمُحَارَبٌ شَقِيٌّ ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ [٥]

وفي دخولها [٦] على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر ، وهو ظرف أو مجرور أقوال :

أحدها : الجواز مطلقاً . وإن دخلت على الخبر أيضاً [٧] . وعليه المبرّد . وصححه ابن مالك وأبو حيّان . حكي : إن زيداً لبك لواثق [٨] ، وإني لبحمد [٩] الله لصالح ، وأنشدوا :

٥١٩ – • إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلى لَذُو حَنَقٍ [١٠] •

والثاني : المنع مطلقا . والثالث : وهو الأصح عندي تبعاً للسيرافيّ ، وابن عصفور :

---

(١) القلم ٣ . (٢) آل عمران ٦٢ . (٣) النّمل ٧٣ . (٤) الصافات ١٦٥ .

(٥) قائله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ١١٥ ، وفي أ : « وإنك » مكان : « فإنك » .

(٦) أ : « وفي دخوله » . (٧) كلمة : « أيضاً » سقطت من أ ، ب .

(٨) في أ : «إن زيداً ليله لواني » . وفي ب : « إن زيداً لباك لآتي » . كلاهما تحريف .

(٩) أ فقط : « بحمد الله » بدون اللام .

(١٠) قائله مجهول . وتمامه :

• وإنّ حِلْمي إذا أُوذِيتُ مُعْتَادُ •

وانظر الدرر ١ : ١١٦ .

الجواز إنْ لم تدخل على الخبر [١] كقوله

٥٢٠ ـ إن امرأً خصّني عمداً مودّتـه على التّنائي لعندي غيرُ مكفُورِ [٢]

والمنع إن دخلت عليه ؛ لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة .

فإن كان حالاً ، أو مفعولاً به ، فقيل يجوز إجراؤهما [٣] مُجرى الظرف نحو : إن زيداً لضاحكاً مُقْبِلٌ ، وإن زيداً لطعَامك آكلٍ . قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك فيهما ، فينبغي أن يتوقّف فيه . ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما . ومِمّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج ، وابن ولادٍ ، وابن مالك . ونَصّ الأوّلاَن على المنع في الحال . بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمّة . وحكي صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح . وقال : من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز . ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز . ثم قال : وينبغي ألا يجوز في المفعول . انتهى .

قال أبو حيّان : وأمّا إذا كان المعمول مصدراً ، أو مفعولاً له نحو : إن زيداً لقياماً قائم ، وإن زيداً لإحْساناً يزورك ، فهو مندرج في عموم قولهم : إنها تدخل على معمول الخبر . وينبغي أن يتوقف في ذلك ، ولا يقدم عليه إلا بسماع .

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم ، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه . وإن لم يجرّد فقولان : أحدهما : الجواز ، وعليه الزّجّاج نحو : إن زيداً لقائم لفي الدار . والثاني : وهو الصحيح [٤] . وعليه المبرّد المنعُ [٥] ، لأنه لم يسمع .

---

(١) في ط فقط بعد قوله : « على الخبر » أسقط كلمة « كقوله » والبيت . وبعد قوله : « إلا في ضرورة » ذكر البيت المستشهد به .

(٢) يذكر صاحب الدرر ١ : ١١٦ أنه لم يعثر على قائله . وهو لأبي زبيد الطائي . ديوانه ٧٨ . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٨١ وقد نسبه إلى أبي زبيد .

(٣) ط : « يجوز إجرائهما » بالجرّ ، تحريف . وفي ب : « إجراماً » ، تحريف .

(٤) أ فقط : « المصحّح » .

(٥) سقطت كلمة : « المنع » من أ .

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم . فقال ابن خروف : القياس أن يجوز دخولها عليه ، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو : إن عندي لفي الدار زيداً ، وإن عندي لقائماً صاحبك .

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط [١] . فلا يقال : إنَّ زيداً لئن أكرمني أكرمته ، حذراً من التباسها بالموطِّئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً ، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة [٢] . نحو : إن زيداً من يأته ليحسن إليه . قال ابن مالك : إلاّ أنه لم يسمع . فالأجود ألاّ يحكم بجوازه [٣] . ووافقه أبو حيّان . وقال : إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه . ونصّ الفراء أيضاً [٤] على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنَّ وخبرها نحو : إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ .

ولا تدخل [٥] على فعل ماض متصرِّف خال من « قد » . فلا يقال : إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع ، فإنها تدخل عليه نحو : إن زيداً ليقوم . لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها ، وبخلاف الماضي المتصرف مع « قد » نحو : إن زيداً لقد قام ، فإن (قد) قرينة في [٦] الحال . فأشبه المضارع . وبخلاف الجامد نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور ، فأشبه المضارع ، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم ، والمتصرِّف الخالي [١٤٠] من قد خالٍ من الشبّه بكل طريق . هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك . ونقل أبو حيان كالصفّار ، وابن السّيد عن سيبويه : أنه منع دخولها على الجامد أيضاً ، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم ، والفرّاء ، لأن نعم وبئس عنده اسمان ، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ، ولغيره . ووافقهما اكثر الكوفيين ، والأندلسيين .

وذهب خطّاب بن يوسف المارديّ صاحب (التوشيح) [٧] : إلى أنها لاتدخل على

---

(١) ط : « على أداة الخبر إذا كان شرطاً » ، تحريف .

(٢) أ : « للشرطية » مكان « للتوطئة » تحريف .

(٣) ب : « نحوان » مكان : « جوازه » ، تحريف . (٤) كلمة : « أيضاً » سقطت من ط .

(٥) في أ ، ب من قوله : « ولا تدخل على فعل ماض » إلى قوله : « بخلاف المضارع » ساقط .

(٦) ب : « من » مكان : « في » .

(٧) في البغية ١ : ٥٥٣ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .

« الترشيح » بالراء ، تحريف ، صوابه في الهمع في نسخه الثلاث وكشف الظنون ١ : ٥٠٧

الماضي مطلقاً ، لا مع « قد » ، ولا خالياً عنها ، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل ، قال : وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم ، لا الابتداء .

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرّف الخالي من « قد » ، فلا يقال : إن زيداً لطعامك آكل . وأجازه الأخفش ، والفرّاء .

وَرُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وهي لا تدخل على الخبر المذكور ، فكذا معموله ، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل .

ولا تدخل على خبر منفيّ : قال ابن مالك : لأن اكثر النفي بما أوله لام ، فكره [١] دخول اللاّم على لام ، ثم جرى النفي على سنن واحد . وأجازه بعضهم لقوله :

٥٢١ ـ وَأَعْلَمُ إنْ تَسْلِيماً وَتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ [٢]

وأجيب بأنه نادر .

ولا تدخل [٣] أيضاً على واو « مع » المغنية عن الخبر . وجوّزه الكسائي . وحكى : «إن كُل ثوب لو ثمنه » . ولا تدخل [٤] أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر . وأجازه الكوفيون نحو : إنّ أكلي التفاحة لنضيجة . ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر ، وأجازه الكسائي نحو : إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون . ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة ، وجوّزه المبرّد ، وقرئ « ألاَ أَنَهُم لَيَأكُلُون [٥] » بفتح الهمزة . وانشدوا :

٥٢٢ ـ أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ بالله العلِيِّ أَنّ مطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ [٦]

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ .

ولا على خبر لكن . وجوزه الكوفيون لقوله :

---

(١) أ : « وكره » بالواو .

(٢) لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ١٣٦ . وابن عقيل ١ : ١٣٥ ، والأشموني ١ : ٢٨١ .
ورواية الأشموني أن بفتح الهمزة ، تحريف وانظر الصبّان .

(٣) ط : « يدخل » بالياء .

(٤) « ولا تدخل أيضاً » سقطت من أ . ط .

(٥) الفرقان ٢٠ . وفي ب سقطت كلمة : « ألا » .

(٦) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ١١٦ .
وفي ب : « يكن » مكان : « تكن » بالتاء .

٥٢٣ – • ولَكِنَّني من حُبِّهـــا لَعَمِيدُ [١] •

وأجيب بما تقدّم .

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى [٢] » .

وقال بعض المغاربة : امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج [٣] ، وطرْد الباقي .

ومنع الفرّاء نحو : إن زيداً لأظن قائم [٤] ، وإن زيداً لغير شك قائم ، وإن زيداً لئن شاء الله قائم . قال ابن كيسان : لأنه كلام معترض [٥] به من إخبارك عن نفسك ، كيف وصفت الخبر عن زيد شكّاً كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد ، لا لخبرك عن نفسك ، لأن [٦] « إنّ » لاتتعلق بخبرك ، وهي متجاوزة إلى الخبر . وبقي في المتن مسائل :

[مسائل]

الأولى : أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو : إن زيداً للقد قام ، وأنشد :

٥٢٤ – فلئن يوماً أصابوا عِـــزّةً وَأَصِبنـــا مـــن زمانٍ رنَقَـــا
لَلَقَدْ كانوا لـــدى أَزْمَانِنـــا بِصَنِيعَيْـــن لِبأسٍ وتُقَـــى [٧]

---

(١) في الدرر ١ : ١١٦ لا يعرف له قائل ولا تتمة . وقد عثرت على تتمته في ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، وروايته :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد

والشاهد ذكره الإنصاف ١ : ٢٠٩ ، والخزانة ٤ : ٣٤٣ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٢) الضحى ٥ . وقد سقطت من ب ؛ ط : « ربّك فترضى » .

(٣) أ : « شبه دحرج » تحريف . ط : « لستدحرج » تحريف .

(٤) في أ : « قائماً » ، تحريف.

(٥) ب فقط : « يعترض » بالياء .

(٦) « لأن » سقطت من ب .

(٧) قائلهما مجهول كما في الدرر ١ : ١١٧ .

وفي أ ، ب : « لباس رتقا » ؛ و ط : « لباس رنقا » . وفي ط أيضاً : « عزة » بالزاي ، وفي الدرر : غرة : بالراء .

ومنع ذلك البصريون ، وقالوا : الرواية : فلقد .

الثانية : اختلف في اللام الدّاخلة على خبر « إنّ » . فالبصريّون : على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك. أخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد . فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد . والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة . وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما .

قال الأخفش : وإنما بدءوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة ، واللام غير عاملة ، فجعلوا الأقوى متقدّما في اللفظ .

وقال ابن كيسان : أخرت لئلا يبطل عمل[1] (إنّ) لو وَلِيَتْها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله . وذهب مُعاذ الهرّاء[2] وثعلب : إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً[3] منطلق ؛ جواب : ما زيدٌ منطلقاً[4] . وإن زيداً لمنطلق ، جواب ما زيد بمنطلق [5] .

وذهب هشام وأبو عبد الله الطّوال : إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنّ .

وعلى القول بأنها للتأكيد ، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها ؛ او للخبر وحده و(إنّ) توكيدٌ [6] للاسم ؟ البصريون على الأول ، والكسائي على الثاني .

الثالثة : شذّ دخول اللام في غير خبر [7] « إنّ » وذلك في مواضع : خبر المبتدأ كقوله :

٥٢٥ — • أمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ [8] •

وخبر أمسى كقوله : [١٤١]

---

(١) أ ، ب : « على » مكان : « عمل » ، تحريف .

(٢) ط : « الفرّاء » مكان : « الهرّاء » تحريف .
وفي أ : « البراء » تحريف ، ومعاذ الهرّاء مات ١٨٧ ، وانظر البغية ٢ : ٢٩٠ .

(٣) ب : « إن زيد » بالرفع ، تحريف . (٤) « ما زيد منطلقاً » سقطت من ب.

(٥) في أ : « ما إن زيد بمنطلق » بزيادة « ان » ، تحريف .

(٦) ب : « وإن توكيد الاسم » . (٧) ط : « وخبر » بزيادة الواو ، تحريف.

(٨) قيل : لرؤبة ، وقيل لعنترة بن عروس . وعجزه .
• تَرْضى من اللحم بعظم الرَّقبة •
انظر ديوان رؤبة . ملحق ١٧٠ .

٥٢٦ – • فَقالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا [١] •

وخبر زال كقوله :

٥٢٧ – وما زِلْتُ من لَيْلَى لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا
لكَا لْهَائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مَـرَاد [٢]

وخبر رأى . حكى قطرب : « أراك لَشَاتِمي » .

وخبر (ما) كقوله :

٥٢٨ – • وما أبانُ لَمِنْ أعْلاج سُودَانِ [٣]

وقيل همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله [٤] :

٥٢٩ – • لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ [٥] •

وقوله :

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

• مرّوا عَجَالَى فقالوا كيف صاحبكم •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٤ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وروايتهما : « من سئلوا » مكان : « من سألوا » كما رواه الهمع والدرر ١ : ١١٧ .

(٢) لكثيرّ عزّة .
من شواهد المغني ١ : ١٩٢ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .
وفي ب : « ألدن » بزيادة الهمزة ، تحريف . وفي أ : « سواد » مكان « مراد » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

• أمسى أبَانُ ذليلاً بعد عِزّته •

من شواهد المغني ١ : ١٩١ ، والأشموني ١ : ٢٨٠ .

(٤) « كقوله » سقطت من أ .

(٥) قائله مجهول ، وعجزه :

• على هَنَوَاتَ كاذب مَنْ يَقُولُها » •

وفي أ : « عنيسة » مكان : « لعبسيّة » ، و « عبشة » . مكان : « لوسيمة » . كلاهما تحريف . وانظر الدرر ١ : ١١٨ .

٥٣٠ - • لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ [١] •

هذا ما اختاره ابن جنّي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ) ، لتغيّر لفظها بالبدل . وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي .

وذهب سيبويه وابن السّراج : إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن . قال سيبويه : وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين .

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة[٢] والفارسيّ . وصحّحه ابن عصفور : إلى أنّ الأصل : « لَهُ إنّك » فهما كلمتان . ومعنى : « له » : « والله » . « وإنّ » جواب القسم. وقد سمع : له [٣] ربي لا أقول : يريد: والله ربّي ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، كما حذفت في نحو : « إنّها لإحْدَى الكُبَر [٤] » .

وضعّف أبو حيّان القولين الأوّلَيْن بلزوم الجمع بين أداتي تأكيد [٥] . والثالث بأن فيه أربعة [٦] شذوذات : حذف حرف القسم ، وإبقاء الجرّ من غير عوض ، وحذف أل والألف بعد اللام من « الله » ، والهمزة من إنّ ، وبأنه لم يجيء مع إقرار الهمزة في موضع .

قال أبو حيّان : ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله :

٥٣١ - • وقمت تَعْدُو لَكأنْ لَم تَشْعُرِ [٧] •

---

(١) نسبه اللسان : « لمن » إلى محمد بن مسلمة . وصدره :

• ألا ياسَنَا برْقٍ على قُلَلِ الحمَى •

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠٢ .

(٢) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٨ .

وفي أ : « والموصل » مكان : « والمفضل » ، تحريف .

(٣) في أ : رسمت : « لاه » .

(٤) المدّثر ٣٥ .

(٥) أ فقط : « توكيد » مكان : « تأكيد » .

(٦) في النسخ الثلاث : « أربع شذوذات » .

(٧) ليس له قائل معروف ولا تتمّة .

انظر الدرر ١ : ١١٨ .

الرابعة : إذا صحبت[١] اللاّم بعد إنّ نونَ تأكيدٍ أو ماضياً متصرّفاً عارياً من « قد » نُوِي قَسَمٌ . ويكون اللام جوابه ، لا لام الابتداء نحو : إن زيداً لَيَقُومنّ ، وإنّ زيداً لقام . وحينئذ[٢] يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو : علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام . وإنما امتنع الكسر ، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في : علمت إنّ زيداً لمنطلق ، فإنها تكسر معها ، لأنها مقدمة في النيّة . معلّقة للفعل عن فتح إن . وإنما أخرت للعلّة السّابقة .

[مسألة]

(ص)[٣] : مسألة : ترد إنّ كَنَعَمْ خلافاً لأبي عُبيدة ، فتهمل .

(ش)[٤] : اختلف : هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى : نَعَمْ ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش . وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة .

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له : لعن اللهُ ناقةً حَمَلَتْنِي إليك: إنّ وَرَاكِبَهَا . ولا عمل لها حينئذ . وخرج الأخفش عليها قراءة[٥] : « إنّ هذان لساحران[٦] » .

[إن المكسورة المخففة]

(ص) : وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية

وثالثها : إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها . وعلى الأصحّ تكسر في : «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً » . ولا تعمل في ضمير . ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض ، أو مضارع خلافاً لابن مالك . وقاس كالأخفش : إن قتلت[٧] لَمُسْلِماً . ولا تخفّف وخبَرُها[٨] ماض.ولا تعملها الكوفية ، بل نافية واللام كإلاّ . وقال الكسائي : إن دخلت على فعلية ، وَإلاّ عملت . والفرّاء: هي كقد .

---

(١) ب : « صحت » مكان : « صحبت » ، تحريف .

(٢) من قوله : « وحينئذ يمتنع الكسر » إلى قوله : « وإنما امتنع الكسر » سقط من أ .

(٣) (ص) سقطت من أ . (٤) (ش) سقطت من أ .

(٥) كلمة : « قراءة » سقطت من أ . (٦) طه ٦٣ .

(٧) ط : « إن قلت » مكان : « قتلت » تحريف . (٨) ط : « وخبرهما » بالتثنية ، تحريف .

(ش) : تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب[١] إهمالها . وقد تعمل على قِلّة . وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة ، تقول : إنّك قائم بالتشديد ، ولا يجوز : إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف .

وأمّا في دخول اللام ، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء .

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها[٢] وبين « إنْ » النافية لالتباسها حينئذ بها نحو : إن زيدٌ لقائم[٣] ، ومن ثَمّ لا تلزم مع الإعمال ، لعدم الإلباس .

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله[٤] :

٥٣٢ ـ أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيمِ من آل مَالِكٍ وإنْ مَالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادن[٥]

لأنه للمدح ، ولو كانت نافية كان هَجْواً .

ولا حيث كان بعدها نفي نحو : إنْ زيد[٦] لن يقوم ، أو لم يَقُمْ . أو لَمّا يَقُمْ أو ليس قائماً ، أوما يقوم[٧] ، لعدم الإلباس في الجميع .

واختلف في هذه اللاّم : فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير ، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر[٨] وابن عصفور : إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشدّدة لزمت للفرق .

وذهب الفارسيّ [١٤٢] وابن أبي العافية ، والشَّلَوْبين ، وابن أبي الربيع : إلى أنها

---

(١) ب : « ونعلب » بالنون ، والعين ، تحريف . (٢) ب : « بينهما » بالتثنية . تحريف .

(٣) أ ، ب : « إن زيداً لقائم » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « كقولك » . (٥) للطرمّاح .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٣٨ ، وأوضح المسالك رقم ١٤٦ والأشموني ، ١ : ٢٨٩ .

وفي أ : « وإن مالكاً » بالنصب ، تحريف . وفي ب : « أباة الضمير من أين » مكان « أباة الضيم من آل » ، تحريف .

(٦) أ « إن زيداً » بالنصب ، تحريف . (٧) كلمة : « يقوم » سقطت من ط .

(٨) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيليّ . توفي بأشبيلية ٥١٤ .

لام أخرى غير تلك التي[١] اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التّأخير[٢] من تقديم، وهذه بخلافها ، إذ تدخل في الجملة الفعلية ، بخلاف تلك ، ولأن هذه يعمل[٣] ما قبلها فيما بعدها : بخلاف تلك . لا يقال : إنك قتلت لمسلماً ، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك .

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق ، فإنها تبيح [٤] أكثر من ذلك .

وذهب بعضهم : إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة . فتكون لام الابتداء [٥] ، أو الفعلية فتكون الفارقة .

قال أبو حيّان : وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها ، فإن كانت للفرق لم تعلّق ، وإن كانت لام الابتداء علّقت .

وقد اختلف في الحديث المشهور [٦] : «وقد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن [٧] الأخضر ، وابن أبي العافية : فقال الأخفش وابن الأخضر : لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء [٨] فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسيّ وابن أبي العافية : لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها ، فلم تعلقه .

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو : «وإنْ كانت لَكَبيرةً»[٩] ، «وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِين»[١٠] ، «وإنْ يَكادُ الذِّين كَفَرُوا»[١١] ، «وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِين»[١٢] . وقرأ أُبَيّ

(١) كلمة : «التي» سقطت من ط

(٢) ط فقط : «بالتأخير» بزيادة الباء .

(٣) أ فقط : «لا يعمل» بزيادة : «لا» النافية .

(٤) في أ : «تقع» مكان : «تبيح» ، وفي ب : «تفتح» بالتاء والفاء ، وهي محرّفة .

(٥) أ فقط : «ابتداء» بدون أل .

(٦) أ فقط : «الشريف» .

(٧) ب : «إن» مكان : «ابن» ، تحريف .

(٨) أ ، ب : «الابتداء» بإسقاط لام الجرّ .

(٩) البقرة ١٤٣ .

(١٠) الأعراف ١٠٢ .

(١١) القلم ٥١ .

(١٢) الشعراء ١٨٦ .

« وإنْ إخالُك يافرعون لَمثبُوراً [١] » .

وزعم ابن مالك : أنه لا يليها إلاّ الماضي ، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ ، ولا يقاس عليه . قال أبو حيّان : وليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقاً . انتهى .

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود « إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلاً [٢] » . وقول الشاعر :

٥٣٣ — . شَلَّتْ يَمِينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً [٣] .

وما حكي : « إن قَنَعْتَ كاتبك [٤] لَسَوْطاً » ، « وإنْ يَزِينُك لِنَفْسِك ، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ » ، فالبصريُّون إلاّ الأخفش : على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه[٥] وذهب الأخفش : إلى جواز القياس عليه . ووافقه ابن مالك .

ولا تخفّف وخبرها ماضٍ متصرِّف فلا يقال : إن زيداً [٦] لذهب[٧] ، لعدم سماع مثله ، ولأنه يلزم منه[٨] أحد محذورين : إمّا دخول اللام على الماضي . أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع . هذا كله مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن المشدّدة لا تخفف أصلاً ، وأنّ (أنْ) المخففة إنما هي حَرْفٌ ثُنَائِيّ الوضع ، وهي النافية ، فلا عمل لها البتّةَ ، ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاّ ، ويجيزون [٩] دخولها على الناسخ وغيره .

---

(١) الإسراء ١٠٢ .
قال أبو حيّان في البحر ٦ : ٨٦ : « قرأ أُبَيّ : « وإنْ إخالك يا فرعون لمثبوراً » . وهي إنْ الخفيفة واللام الفارقة .
وفي أ : « وإني إخالك » وفي ط : « إن لاخالك » كلاهما تحريف صوابه من ب . والبحر .

(٢) الإسراء ٥٢ .

(٣) لعاتكة بنت زيد الصحابيّة رضي الله عنها ، تخاطب قاتل الزبير بن العوّام زوجها . وعجزه :
. حلّت عليك عُقُوبة المتعمّد .
من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٠ .

(٤) ط : « كابنك » ، تحريف .
(٥) « عليه » سقطت من ب .
(٦) ط : « إن زيد » بالرفع .
(٧) « ذهب » بإسقاط اللام في أ .
(٨) ب : « فيه » مكان : « منه » .
(٩) ب : « يجوّزون » .

وذهب الكسائي : إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة ، كما قال البصريون . وإن دخلت على الفعـــل كانت للنّفي ، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون .

وذهب الفرّاء : إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة : « قد » ، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء . وكل ذلك لا دليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال نحو : « وإنْ كُلاًّ لما لَيُوفِّينّهم [١] » . « إن كُلّ نَفْس لما عَلَيْهَا حَافِظ [٢] » ، قُرِئا بالنصب [٣] . وسمع : « إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق » .

* * *

(أنْ المفتوحة المخفّفة)

(ص)[٤] : وتخفف أنَّ . فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر[٥] . ولا يلزم أن يكون الشأن [٦] على الأصحّ . والخبر جملة اسمية مجردة أومع لا . أو شرط . أو رُبَّ[٧] . أو فعلية . فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي . أو « لو » أو « قد » . أو تنفيس .

(ش) : تخفف أنَّ المفتوحة [٨] ، وفي إعمالها حينئذ مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا [٩] في ظاهر ، ولا في [١٠] مضمر ، وتكون[١١] حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون .

الثاني : أنها تعمل في المضمر ، وفي الظاهر نحو : علمت أن زيداً قائم ، وقرئ : « أنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا [١٢] » . وعليه طائفة من المغاربة .

---

(١) هود ١١١ وانظر في توجيه هذه القراءة : « إعراب القرآن للعُكْبُرِيّ ٢ : ٤٦ » .
(٢) الطّارق ٤ .
(٣) إن كانت « إنْ » مهملة كانت : « لما » مخفّفة . ومن شدّدها فإنْ « إن » نافية ، و« لما » بمعنى إلاّ . انظر شرح شذور الذهب ٢٨٢ .
(٤) (ص) سقطت من أ .
(٥) كلمة : « لا ظاهر » سقطت من ط .
(٦) ط : « الثاني » مكان : « الشأن » ، تحريف .
(٧) كلمة : « ربّ » سقطت من ب .
(٨) عبارة ب : « أن تخفف المفتوحة » .
(٩) كلمة : « لا » سقطت من أ . ب .
(١٠) كلمة : « في » سقطت من أ .
(١١) ب : « ويكون » بالياء .
(١٢) النّور ٩ .

الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

قال ابن مالك : فإن قيل : ما الذي دعا إلى تقدير [١] اسم لها [٢] محذوف ، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها ؟ وهلا قيل : إنهـا ملغاة ؛ ولم يتكلّف الحذف . فالجواب أن سبب [٣] عملها الاختصاص بالاسم ، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة . وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل . ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن ، كما زعم بعض المغاربة ، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر ، أو غائب معلوم كان أولى ، ولذا [٤] قدّر سيبويه في : « أنْ يا إبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤيا [٥] » : أنّك .

ولا يكون خبرها مفرداً ، بل جملة ، إمّا اسميّة مجرّدة ، صدرها المبتدأ نحو : « وآخِرُ دَعْواهُم أنْ الحَمْدُ لِلّه[٦] » . أو الخبر نحو :

٥٣٤ – « أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٧] »

أو مقرونة بلا، نحو : [١٤٣] « وأنْ لا إلهَ إلاّ هُوَ [٨] » . أو بإداة شرط ، نحو : « أنْ إذَا سَمِعْتُم آياتِ الله [٩] » . أو برُبَّ نحو :

---

(١) ب : « تقديم » مكان : « تقدير » ، تحريف . (٢) أ : « بها » مكان : « لها » .

(٣) أ : « ثبت » بالثاء والباء . تحريف وفي ب « سبت » بالسين والباء ، تحريف أيضاً .

(٤) أ ، ب : « كذا » مكان : « ولذا » . (٥) الصافات ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٦) يونس ١٠ ، وفي ب فقط بزيادة : « رب العالمين » .

(٧) للأعشى . ديوانه ١٤٨ . وصدره :

« في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْد قد عَلِمُوا »

غير أن عجزه في الديوان مختلف عن رواية الهمع فهو :

« أنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذي الحيلة الحِيَلُ »

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤٠ ، والإنصاف ١٩٩ . والخصائص ٢ : ٤٤١ ، والمنصف ٣ : ١٢٩ . وابن الشّجَريّ ٢ : ٢ ، والخزانة ٣ : ٥٤٧ . وابن يعيش ٨ : ٧٤ .

(٨) هود ١٤ .

(٩) النساء ١٤٠ ، وفي ب « إذا سمعتم » بإسقاط أن . تحريف .

٥٣٥ ـ تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِىءٍ خِيلَ خَائِناً
أمِينٌ ، وخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينَـــا [١]

أو فعلية . فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو : « وأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلا ما سَعَى [٢] » ، « وأنْ عَسَى أنْ يَكُون [٣] » .

٥٣٦ ـ * أنْ نعِم مُعْتَرَكُ الجِيَاع إذَا [٤] *
« والخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا [٥] » .

وإنْ كان متصرِّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو : « أفلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إلَيْهِم قَوْلاً [٦] » . « أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ [٧] » ، « أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ [٨] » .

قال أبو حيّان : ولم يحفظ في « ما [٩] » ولا في « لما » ، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع .

أو بلو نحو : « أنْ لَوْ نَشَاء أصَبْنَـاهُم [١٠] » . « وأنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ [١١] » . « أنْ لَو كَانُوا يَعْلَمُون الغَيْبَ [١٢] » « أن لَوْ يَشَاءُ اللهُ لهَدَى النَّاسَ [١٣] » .

أو بقد نحو : « ونَعْلَم أنْ قد صَدَقْتَنَا [١٤] » .

---

(١) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي ب : « وهوان » مكان : « وخوان » ، تحريف .
(٢) النّجم ٣٩ . (٣) الأعراف ١٨٥ .
(٤) لزهير يمدح هرم بن سنان . وعجزه :
* خبّ السّفِيرُ وسَابِيءُ الخمر *
انظر الدرر ١ : ١١٩ .
وفي أ ، ب رسمت «إذا» : « إذن » بالنون . .
(٥) النُّور ٩ . (٦) طه ٨٩ . (٧) القيامة ٣ . (٨) البلد ٧ .
(٩) ط : رسمت « في » مع « ما » متصلة : « فيما »
(١٠) الأعراف ١٠٠ ، وفي أ مكانها : « أن لو يشاء الله لهدى الناس » الآية الآتية .
(١١) الجنّ ١٦ و« على الطريقة » سقطت من أ .
(١٢) سبأ ١٤ . (١٣) الرعد ٣١ . (١٤) المائدة ١١٣ .

أو بحرف تنفيس نحو : « عَلِم أنْ سَيَكونُ [١] » .

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله:

٥٣٧ – • عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا [٢] •

وخرّج عليه قراءة : « لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرّضَاعَةَ [٣] » بالرفع .

وكذا ندر إعمالها في بارز كقوله .

٥٣٨ – • فلو أنّكِ في يَوْم الرخَاءِ سَألْتِني [٤] •

• • •

(كأن المخفّفة)

(ص) : وكأنَّ [٥] فأقوالها، ويأتي خبرها مفرداً، واسمية ، وفعلية مع لم ، أو لمّا أوْ قد .

(ش): تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في « أن »: أحدها: المنع. وعليه الكوفيون . والثاني : الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله :

٥٣٩ – • كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان [٦] •

---

(١) المزمّل ٢٠ . (٢) قائله مجهول . وعجزه :

• قَبْل أنْ يُسألُوا بأعْظَم سُؤْلِ • من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٢ .

وفي أ : « أن يملون »، تحريف . والسؤل بالضم : بمعنى المسئول .

(٣) البقرة ٢٣٣ . (٤) قائله مجهول . وعجزه :

• طَلاَقَكِ لم أبْخَلْ وأنْتِ صديقُ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٠٥ ، والأشموني ١ : ٢٩٠ . (٥) ط : « وكان » . تحريف

(٦) قائله مجهول . وصدره :

• وصدْرٍ مُشْرِقِ النّحر •

من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨١ ، والإنصاف ١ : ١٩٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٥٢ ، وابن عقيل ١ : ١٤١ ، والخزانة ٤ : ٣٥٨ ، والأشموني ١ : ٢٩٣ وفي ط : « كان » . تحريف .

وكقوله :

٥٤٠ – * كأن ظبيةً تَعْطُو [١] *

في رواية النصب فيهما .

والثالث [٢] : الجواز في المضمر ، لا في البارز ، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً ، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله : « كأن ظبيةٌ في رواية الرفع . وجملة اسمية كقوله : « كأنْ [٣] ثَدْياه حُقّان » في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو : « كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ [٤] » .

أو بلمّا الجازمة . قال أبو حيّان : ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه .

أو بقد نحو :

٥٤١ – * لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكأَنْ قَدِ [٥] *

أيَ وكأن[٦] قد زالت .

* * *

[لكن المخفّفة]

(ص) : ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس .

(ش) : تخفف (لكن) ، فلا تعمل أصلاً ، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها ، وهو الاختصاص ، إذ صارت يليها الاسم والفعل ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ ، وأنْ ، وكأنْ [٧] .

---

(١) قطعة من بيت نسب إلى كعب بن أرقم وهو بتمامه :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

ونسبه سيبويه ١ : ٢٨١ إلى ابن صريم اليشكريّ .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٩٣ .

(٢) أ : « الثالث » بإسقاط واو العطف . (٣) ط : « كان » . تحريف .

(٤) يونس ٢٤ . وفي ط : « كان » تحريف .

(٥) للنابغة الذبياني : ديوانه ١٤٣ . وصدره :

* أزف الترحّل غير أن ركابنا *

من شواهد : قطر الندى ٢٢٢ . وفي ط : « وكان » . تحريف .

(٦) ط : « وكان » تحريف . (٧) ط : « وكان » . تحريف .

(لعل المخفّفة)

(ص) : لا لعلّ . وجوّزه أبو عليّ [١] . وينوي [٢] الشأن .

(ش) : لا تخفف لعلَّ ، وقال الفارسي : تخفّف . وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً .

• • •

[مسألة] :

(ص) : مسألة : تلي « ما » ليت ، فتعمل ، وتهمل . ولايليها الفعل بحال [٣] في الأصحّ . والباقي فلا تعمل . وجوّزه الزّجّاجيّ فيها . والزجّاج ، والحريريّ [٤] في لعلَّ ، وكأنَّ [٥] . وأوجبه الفرّاء في ليت ، ولعلّ . وهي زائدة كافّة . وقيل : نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً . وقيل : نافية ، والأكثر أنَّ (إنْ) معها تفيد الحصر . وأنكره أبو حيّان . قال التّنُوخيّ والزّمخشري والبيضاوي : وإنّ .

(ش) [٦] : توصل ليت بـ « ما » ، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ « ما » . وروى بالوجهين قوله :

٥٤٢ – « قالت : ألاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لنَا [٧] »

ويوصل بها الباقي ، فتكفّها عن العمل . وتلزم الإهمال نحو : « إنّما اللهُ إلَهٌ واحِدٌ [٨] » ، « أنّما إلَهُكم إلهٌ واحِدٌ [٩] » ، والفرق بينها [١٠] وبين ليت : أنّ ليت أشبه بالأفعال منها ، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي . وأنها باقية الاختصاص

---

(١) ب فقط « الفارسي » .
(٢) أ ، ب : « ونوى » .
(٣) ب « ولا يليها الفعل الفعل في الأصحّ » بتكرار كلمة « الفعل » . وإسقاط كلمة : « بحال » ، تحريف .
(٤) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصريّ ، الإمام أبو محمّد الحريري . مات بالبصرة ٥١٦ .
(٥) ط : « وكان » . تحريف .
(٦) « ش » سقطت من أ .
(٧) للنابغة الذبياني . ديوانه ٢٧ ، وعجزه :
« إلى حَمَامَتِنا ونِصْفُه فَقَدِ »
من شواهد : سيبويه ١ : ٢٨٢ ، والإنصاف ٤٧٩ .
وأوضح المسالك رقم ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ : ٥٨ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .
(٨) النساء ١٧١ .
(٩) الكهف ١١٠ .
(١٠) ب فقط : « بينهما » . بألف التثنية .

بالأسماء ، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو : « إنّما يُوحَى إليَّ [١] » . « أنَما خَلَقْنَاكُم عَبَثاً [٢] » . « كأنّما يُساقَون إلى الموت[٣] » .

٥٤٣ – ... ولَكِنّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّل [٤] .

٥٤٤ – ... لَعَلّمَا أضاءت لك النّارُ الحِمَار المُقَيَّدا [٥]

فلهذا تعيّن فيها [٦] الإلغاء .

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها ، والإهمال إلحاقاً بأخواتها .

قال أبو حيّان : ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القَزْوِينيّ في النحو ، ذكر فيه: أن ليتما تليها الجملة الفِعْليّة ، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين ، لكن الأخفش على سعة حفظه [٧] قال : إنه لم يسمع قط : ليتما يقوم زيد .

ونقل أبو حيّان عن الفراء : أنه جوّز إيلاء الفعل [٨] ليت ، لأنها بمعنى : « لو ». وأنشد حفظه الله [٩] .

٥٤٥ – ... فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنّي ساعةً [١٠] .

وخرّجه البصريون على حذف الاسم .

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين[١١] [١٤٤] بقولي : ولا يليها الفعل بحال، أي

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .

(٢) المؤمنون ١١٥ .

(٣) الأنفال ٦ : « إلى الموت » سقطت من ب ، ط .

(٤) لامرئ القيس . ديوانه ٣٩ . وعجزه :

... وقد يُدْرِكُ المجْدَ المُؤَثّلَ أمْثَالي .

انظر : شرح شواهد المغني ص ٦٤٢ . وفي أ : « يسعى » مكان : « أسعى » ، تحريف .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢١٣ ، وتمامه :

... أعد نظراً يا عبد قيس ... الخ

من شواهد : « الإيضاح ١٢٧ ، وشذور الذهب ٢٧٩ . والأشموني ١ : ٢٨٤ .

(٦) أو ط : « فيه » مكان : « فيها » .

(٧) كلمة : « حفظه » سقطت من ط .

(٨) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٩) كلمة : « الله » سقطت من ط .

(١٠) سبق ذكره رقم ٥١٣ .

(١١) أ ، ب : « الحالتين » .

لا [١] مع (ما) ، ولا مجرّدة [٢] .

ويحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال :

وذهب الزّجّاجيّ : إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع . حكى : « إنّما زيداً قائم »، ويقاس في الباقي . ووافقه الزمخشري وابن مالك ، ونقله عن ابن السّرّاج .

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع : إلى أنه يجوز [٣] في ليت، ولعلّ وكأنّ [٤] خاصة .

ويتعيّن الإلغاء في : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ . وعُزي إلى الأخفش . ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأخَرِ، فإنّهن لا يُغَيّرْن مع الابتداء .

وذهب الفرّاء : إلى وجوب [٥] الإعمال في ليت ، ولعلّ ؛ ولم يجوّز فيهما الإلغاء .

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِراً على السّماع . وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها [٦] . ثم « ما » المذكورة زائدة كافة عن العمل ، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل . هذا هو المعروف .

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين : أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم ؛ والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، ومفسّرة لها كالتي بعد [٧] ضمير الشأن .

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن .

وزعم أبو عليّ الفارسيّ : أنها نافية ، واستدلّ بأنها أفادت [٨] معها : الحصر نحو : « إنما الله إلهٌ وَاحِدٌ [٩] » كإفادة [١٠] النّفي والإثبات بإلاّ .

---

(١) سقطت : « لا » من ط .

(٢) ط : « وما لا مجرّدة » ، بزيادة « ما » ، تحريف .

(٣) ب : « لا يجوز » بزيادة : « لا » النافية .

(٤) ط : « وكان » تحريف .

(٥) أ فقط : « إلى جواز » مكان : « إلى وجوب » .

(٦) كلمة : « فيها » سقطت من ب .

(٧) كلمة : « بعد » سقطت من ب ، ومكانها بياض .

(٨) العبارة في ا ، ب : « أفادت معنى الحصر » .

(٩) النساء ١٧١ .

(١٠) أ ، ب : « كما أفاده »

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين . وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم : أبو حيّان .

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة : أنّما المفتوحة . فقال : إنها تفيد الحصر ، لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع . وقد اجتمعا في قوله تعالى : « قل إنّما يُوحَى إليّ أنّما إلَهُكم إلَهٌ وَاحِدٌ [١] »، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد .

وأجيب بأنه حصر مقيّد ، إذ الخطاب مع المشركين ، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك [٢] ، فهو قصر قلْبٍ على حَدّ : « ومَا مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٣] » إذ ليست[٤] صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرّسالة ، وإن كان قصر إفراد .

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ[٥] . وسبقه التّنُوخيّ[٦] في (الأقصى القريب) [٧] . ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت .

---

(١) الأنبياء ١٠٨ .
(٢) أ : « الاشتراك » ، تحريف .
(٣) آل عمران ١٤٤ .
(٤) ب : « أنت » مكان « ليست » تحريف .
(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمّد بن علي ، أبو الخير ، قاضي القضاة ناصر الدين البيضاويّ . له : شرح الكافية لابن الحاجب مات ٦٨٥ .
(٦) هو : الشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي المتوفي ٧٤٨ .
(٧) اسمه في كشف الظنون حـ ١ نمر ١٣٧ : « أقصى القُرْب » .